

موجز السياسات

الأوروبية

"الاتحاد الأوروبي" والجيوسياسة في منطقة المتوسط



يلخص هذا المستند موجودات رزمة عمل "مِد ريسيت" الثانية حول بناء القوى الرئيسية (بشكل خاص الولايات المتحدة، والصين، والجمهورية الإسلامية في إيران، وإسرائيل، وروسيا، والسعودية، وقطر، وتركيا) لمنطقة المتوسط. كما يحدد هذا المستند آثار السياسات المترتبة.

سبتمبر/أيلول 2017

مقدمة وملخص تنفيذي

لقد هدف البحث الذي تم إجراؤه في رزمة عمل "مِد ريسيت" الثانية إلى الإجابة عن سلسلة من الأسئلة التي تتعلق بدور قوى عالمية وإقليمية كبرى في إعادة تشكيل الجيوسياسة في المتوسط في القرن الحادي والعشرين. بدأ العمل بالبحث عن أجوبة للأسئلة التالية: كيف تقوم الدول الثماني الفاعلة في المنطقة - الولايات المتحدة، والصين، والجمهورية الإسلامية في إيران، وإسرائيل، وروسيا، والسعودية، وقطر، وتركيا - ببناء، أو على الأقل بمحاولة بناء، مختلف التصورات السياسية عما أصبح معروفاً بمنطقة المتوسط؟ وكيف تتعلق هذه البناءات بالهوية، وتصور الدور، والتمثيل الذاتي لهذه القوى؟ وكيف أيضاً تغذي هذه البناءات وتصوّب سرديات السياسة الخارجية لهذه الدول؟ لقد قمنا بالتعمق في هذا الأسئلة، وركّزنا على السياسات التي تروج لها هذه الدول في ما يخص الجهات الفاعلة، وأدوات السياسة، ومجالات الأولوية في السياسات.

عبر هذه العملية، هدف الشركاء في رزمة العمل الثانية (جامعة القاهرة، وجامعة دورهام، ومركز برشلونة للشؤون الدولية (CIDOB)، ومركز السياسات العامة والدراسات الديمقراطية في إسطنبول (PODEM)، ومعهد الدراسات العربية - منهجيات البحث والتعليم (ASI-REM)) إلى تسليط الضوء على سياسات هذه الدول المتضاربة، والمتنافسة، والمتقاربة، ورؤياها في ما يخص سياسات وأولويات "الاتحاد الأوروبي". بفعل هذا الأمر، يكون المشروع قد هيا الأراضية لتطوير وجهة نظر محلية جديدة لـ "الاتحاد الأوروبي". إن أبرز موجودات هذا البحث هي (1) أنّ الأمن هو المحرك الرئيسي لسياسات كبرى الدول، (2) وأنّ التعريفات المختلفة التي تعطيها هذه الدول لمفهوم الأمن غير متوافقة، (3) وأنّ هذه القوى لا تنظر إلى منطقة المتوسط كفضاء واحد، ناهيك عن فضاء مشترك، مما يقود إلى (4) اختلافات شاسعة بين مقاربات هذه الدول ومجال أولوياتها.

نقطة التقاء مع "الاتحاد الأوروبي": أمنة المتوسط

إن ممارسات وخطابات تقريباً جميع القوى الثماني، على غرار البناء ذي الطابع الأمني للمتوسط من قبل "الاتحاد الأوروبي"، هي دليل على المقاربة الأمنية التي تنتهجها هذه الدول للمنطقة، إلا أن كل واحدة من هذه القوى قامت بتطوير منظورها الفريد. فروسيا التي تملك ثقة استراتيجية بالغرب، تفسر التغيرات التحويلية في المنطقة (كالنزاعات في سوريا وليبيا) على أنها محاولة من الغرب للتقليل من شأن تأثير روسيا. هذه المقاربة الأمنية زادت من عمق الهوة بين "الاتحاد الأوروبي" وروسيا. وتزعم روسيا أن الغرب، ممثلاً بشكل رئيسي بالولايات المتحدة، يعمل على تنفيذ أجندة أعمال سنز عزع استقرار المنطقة. انطلاقاً من هذه المسألة، قامت روسيا بتصنيف وجودها المتنامي في دول شرق وجنوب المتوسط على أنه ضمان استقرار في مثل هذه الأوضاع المتردية. وبناءً على نظرتها إلى العالم، ترى موسكو أن وجودها في الفضاء المتوسطي هو جزء من مساعيها الرامية إلى ضمان دور أكبر لروسيا في العلاقات الدولية.

أما بالنسبة للصين، فيؤرقها انتشار الإسلام الراديكالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتداعيات المسألة التي قد تزعزع استقرار العديد من الدول والمناطق حيث تملك الصين وجود ومصالح اقتصادية. ونظراً إلى أن الصين تأوي مجتمعات مسلمة على أراضيها على حدودها الغربية، تخاف أن يتجه هؤلاء السكان إلى التطرف على إثر انتشار هذا النوع من الإسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك منطقة المتوسط. كما أن الصين تعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة من الشرق الأوسط، وبالتالي تخشى أن زعزعة الاستقرار في غرب آسيا والمتوسط قد تعرض مصالحها الاستراتيجية في مجال الطاقة، للخطر. ونظراً إلى أن الصين قد تبنت مقاربة أمنية للشرق الأوسط، فهي أيضاً تخاف أن مستقبل برنامجها المتعدد الجنسيات الذي يهدف إلى تعزيز الاقتصاد، أي "مبادرة الحزام والطريق"، قد يكون مهدداً بسبب التوترات بين الدول والصراعات الداخلية في المتوسط.

من جهتها، تبني إسرائيل المتوسط كساحة للأمن والتجارة على حد سواء. إذن، تهدف إسرائيل إلى توظيف التبادل التجاري من أجل تحقيق تعاقدات أمنية، بالأخص مع الجانب الأوروبي للمتوسط. كما أن إسرائيل تنظر إلى المتوسط كفضاء ضعيف عرضة للضغط السياسي وعدم الاستقرار (الثورات العربية على سبيل المثال). مثل هذه الظروف تزيد من مكان ضعف الأنظمة الحاكمة، وفي بعض الحالات القصوى، قد تحدث تغيير في النظام، مما يفسح المجال أمام تولي الحكم قوى سياسية على درجة عدا أكبر مع إسرائيل، ومناصرة أكثر للقضية الفلسطينية. كما أن تصور إسرائيل للمتوسط يمتد إلى أوروبا. إذن، إن السياسات الأوروبية المعنية بالشرق، في ما يخص دعم الزراعة الفلسطينية ومقاطعة الصادرات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية، يعني أنها تنظر إلى أي فعل يتم في وجه سياساتها على أنه اعتداء مباشر، في سياق مفهومها الأمني الأوسع للمتوسط والظروف الجيو-سياسية التي تحكم أهداف إسرائيل الاستراتيجية.

أما بالنسبة للسعودية، فإن نظرتها إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي عمّت المنطقة العربية منذ 2010 عندما تتالت أحداث عدة أصبح يُطلق عليها اسم "الربيع العربي"، باتت همّ وجودي. فصعود "الإخوان المسلمين" كحكومة منتخبة شرعياً في مصر، كان مصدر قلق معتبر. من وجهة نظر السعودية، إن النجاح الانتخابي الذي حققته حركة "الإخوان المسلمين" عام 2012 لم يقم بإعطاء الأخيرة فقط منبراً في الدوائر الإسلامية، ولكن أيضاً شرعية في توجيهها إلى السنة المسلمين، وبالأخص العرب منهم، في المنطقة،

مما برز كتحدٍ لخطاب السعودية وعلماؤها. لذلك، كان يشغل بال السعودية تقديم نفسها على أنها الممثل الوحيد والصحيح للإسلام (السنّي)، على نقيض مصر التي كانت تحت حكم "مرسي". فسّرت السعودية هذه التطورات في مرحلة ما بعد الربيع العربي على أنّها مصادر تهديد محتملة لأمن المملكة ذاتها، وكذلك على أنّها تحديات لاستقرار بعض الدول المجاورة لها من "مجلس التعاون الخليجي". وقد شاعت فكرة أنّ مناصري "الإخوان المسلمين" المحليين قد يقومون يوماً ما بالانقلاب على الأنظمة الملكية الحاكمة في دول "مجلس التعاون الخليجي". تساهم وجهة النظر هذه وحس الاستضعاف في وجه "الإخوان"، في تفسير سبب دعم السعودية للرئيس المصري الجديد، الجنرال عبد الفتاح السيسي، بعد نزع حكومة "مرسي"، وكذلك دعمها للجماعات السلفية في سوريا.

أما قطر، فترى أنّ "الربيع العربي" زوّدها بالفرصة التاريخية من أجل خلق ميزان قوة مع السعودية. إلا أنّ تطورات إقليمية غير متوقعة خلقت توترات جديدة بين قطر وعدد من جيرانها العرب. وعلى عكس الموقف العدائي الذي انتهجته السعودية بعد "الربيع العربي"، كان موقف قطر يرتكز على الناشطية وتقديم مقاربة مغايرة لتلك التي تبنتها السعودية. رأت الدوحة في الظروف فرصة من أجل زيادة بسط نفوذها في جنوب المتوسط، وقامت باستغلال هشاشة حكم بعض الدول آنذاك من أجل خلق تحالفات جديدة وتعزيز دورها في المنطقة. كانت هذه الاستراتيجية تتركز بشكل رئيسي على التقرب من أحزاب "الإخوان المسلمين"، وبالأخص أولئك الذين قاموا بتشكيل النخبة الحاكمة ما بعد الثورات في مصر وتونس. وقد كانت قناة "الجزيرة" محورية في هذه الاستراتيجية، فشكّلت مساحة لبث الأفكار الثورية عبر المنطقة. بالتالي، حفزت التطورات في ما بعد "الربيع العربي" منافسة بين السعودية وقطر في المتوسط، وقد أدت التوترات المتصاعدة إلى انقسام سياسي كبير عام 2014، وأدّ بدوره أزمة عام 2017 بين قطر من جهة، وبين عدد من الدول الخليجية (البحرين، والسعودية، والإمارات) ومصر من جهة أخرى. وإثر الأزمة، قاطعت الدول الأخيرة قطر وحاولت أن تعزل الدوحة وتعاقبها على سياساتها الإقليمية، مما يضع على المحك مستقبل "مجلس التعاون الخليجي"، وهو التنظيم الإقليمي الناجح الوحيد في المنطقة العربية.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإنّ مقاربتها للمتوسط شبيهة بمقاربة "الاتحاد الأوروبي". كما أنّ الولايات المتحدة تتقارب بشكل لا مثيل له مع الدول الأوروبية في ما يتعلّق بالثقافة، والمؤسسات السياسية، والهوية. ومما لا شك فيها أنّ مقاربة واشنطن اتخذت طابع أكثر أمّنيًا بعد أحداث 9 سبتمبر ونمو مجموعات متطرفة مثل "القاعدة" في منطقة تقع حتى اليوم تحت هيمنة الولايات المتحدة. كما أنّه بعد تشكّل التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" بقيادة الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول 2014، واشتداد حدة الحرب بوجه التنظيم في العراق وسوريا، زاد من أمّنة نهج واشنطن في المنطقة. كما أنّ الرابط بين شبكات الإرهاب والهجرة غير المنضبطة تعرّز بعد عدد من الهجمات الإرهابية التي طالت بعض دول "الاتحاد الأوروبي"، مما عنى احتمال تسلل الإرهابيين الجهاديين المتطرفين إلى الولايات المتحدة. ويمكن القول إنّ خطة ترامب حول حظر سفر "المسلمين" إلى الولايات المتحدة تنبع من هذه المقاربة الأمنية للمنطقة. وقد أتى التركيز على مجابهة الإرهاب والهجرة على حساب التعاون من أجل التعاون الاقتصادي في بلدان المتوسط حيث تقوم الولايات المتحدة بمناقشة فكرة تقليصها للمساعدات التي تقدمها إلى تونس.

ويمكن المحاجبة أنّه يوجد نظرة عالمية مغايرة في خطاب الجمهورية الإسلامية في إيران، الذي يقوم على سردية بديلة واستخدام مختلف المصطلحات التي تتضمن في داخلها شتى المفاهيم. فقد بدأت النخبة الإيرانية السياسية باستخدام مصطلحات كـ "غرب آسيا" عوضًا عن "الشرق الأوسط" في إشارة إلى الجوار الجيوسياسي، و"الصحة الإسلامية" بدلًا من "الربيع العربي" عند التحدث عن الثورات العربية بعد عام 2010. ويمكن قراءة هذه المسألة على أنّها محاولة خلق نظام عالمي بديل ينافس الخطاب الغربي المسيطر. وعلى نفس المنوال، تستخدم إيران تعبير "محور الممانعة" من أجل الإشارة إلى تحالفها الإقليمي العربي وممثلها الأيديولوجي في مقاربتها الأمنية للمنطقة. ويمكن للمرء أن يجد في هذا المحور الأيديولوجي، الذي يتم توظيفه من أجل مجابهة الوجود الغربي في المناطق التي تراها إيران مجالات نفوذ، بذرة مقارنة إيران الأمنية. أما في ما يتعلّق بالأفكار السياسية، فإنّ وجهات النظر المكافحة

للهيمنة والجيوسياسية النقدية تشكل سمة أخرى للخطاب الذي تستخدمه إيران من أجل تأطير العالم، في مقابل المقاربة الجيوسياسية التقليدية المسيرة جغرافيًا والمتمحورة حول الدولة، التي ينتهجها الغرب. على إثر هذا الأمر، يتم إيلاء اهتمام للتشجيع كعامل مؤثر في الجيو-سياسة والهوية الجغرافية في المنطقة، وكمحور رئيسي في نقاشات إيران وتدخلاتها في شرق المتوسط.

أما بالنسبة لتركيا، فيمكن القول إن سياستها الخارجية شهدت تغييرًا في مرحلة ما بعد "الحرب الباردة"، بعد أن كانت قائمة على التعاون الوثيق والمواهمة مع حلفائها الغربيين و"الاتحاد الأوروبي"، لتتخذ بعدها منحى أكثر استقلالية وتتركز على العالم الإسلامي. ويمكن ملاحظة هذه النقلة بوضوح في سياسات تركيا في منطقة المتوسط. وإن إعادة التوجيه في السياسة هي نتيجة صعود "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة عام 2002. في بادئ الأمر، كانت "حزب العدالة والتنمية" تنظر إلى مبادرات "الاتحاد الأوروبي" الرامية إلى تحقيق التكامل المناطقي، على أنها محاولة للدفع نحو بناء مجتمع أقوى اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا من أجل تحقيق مستوى استقرار أعلى في الجوار. وكانت سياسة "صفر مشاكل" التي وضعها وزير الخارجية التركية آنذاك "أحمد داوود أوغلو" والتي كانت تهدف إلى نزع الصفة الأمنية عن علاقات تركيا مع جيرانها، بما فيهم سوريا، أساس المقاربة الجديدة لأنقرة. غير أن وقوع بعض الأحداث الدرامية في المنطقة كـ "الربيع العربي"، وضعف الأنظمة المجاورة (في العراق وسوريا)، والحروب الأهلية التي اندلعت في بعض بلدان الشرق الأوسط، وموجات الهجرة الكثيفة، كلها عوامل ساهمت في زيادة التوترات في علاقات تركيا مع جيرانها، ودفعت بتركيا إلى تبني مقاربة أساسها الأمن، في تعاملها مع البيئة الجديدة في المتوسط. وأخيرًا، إن مسائل كتأخر قبول ملف ترشح تركيا للانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي"، والقضية المتعلقة بقبرص، ومشاريع تركيا لبناء سدود على نهر "دجلة" و"الفرات" هي تحديات خطيرة بإمكانها أن تؤثر على علاقات جيرانها في المتوسط، وأن تزيد من تعقيد علاقة أنقرة بـ "الاتحاد الأوروبي".

وعلى الرغم من أن جميع القوى المذكورة تقارب المنطقة من منظور أمني، إلا أن الاختلاف يكمن في التدابير السياسية المتخذة التي يتم تبريرها في عملية "الأمننة". ولا يوجد مقاربة مشتركة من أجل معالجة ما تعتبره هذه الدول مشاكل أمنية. ومع قيام كل واحدة من هذه القوى بسلوك درب مختلف، فإن الصدام واقع لا محال.

مكامن الاختلاف مع "الاتحاد الأوروبي"

يجب على "الاتحاد الأوروبي" التعامل مع جهات فاعلة التي يمكن القول إن تأثيرها ووجودها في المتوسط في ازدياد، لذلك يجب على "الاتحاد" أيضًا تطوير تقدير أكمل لمجالات الاختلاف بين أولويات وأولويات هذه القوى التي أثبتت وجودها تقريبًا في كل مكان.

إن استخدام "المتوسط" كتعبير أو مفهوم للإشارة إلى منطقة ممارسة غائبة كليًا تقريبًا في خطابات كل من إيران، والسعودية، وقطر، إذ إن تركيز هذه الدول هو على التفاعل مع عدد من البلدان المسلمة و/أو العربية. ما يهم إيران في المنطقة هو محور الممانعة الذي تراه مجابهة للهيمنة الغربية، كذلك يهملها دعم القضية الفلسطينية والتمسك بموقف معادٍ للصهيونية/إسرائيل كأحد أهم مبادئها في سياستها الخارجية. وهذا يتناقض بشكل كبير مع موقف "الاتحاد الأوروبي" الذي يرى أن إسرائيل دولة مرتبطة به، بشرط التزامها بحل الدولتين. أما السعودية فقد عرفت عن نفسها على أنها قائدة العالم الإسلامي (ذي الغالبية السنية)، في مقابل قطر التي تروج في خطابها لنوع من القومية العربية ودعم لـ "الإخوان المسلمين".

وكذلك الصين تتباعد في أولوياتها عن "الاتحاد الأوروبي" بسبب عقليتها في ما يخص المنطقة. تضع الصين نفسها في خانة بلد نام يعاني من الاستعمار ومن تجاوزات القوى الاستعمارية. وتلعب هذه السردية دور واضح في خطابات الصين السياسية مع الشمال وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والجدير بالذكر أنّ سياسة عد التدخل قد منحت الصين الثقة والمصادقية في تعاملها مع بلدان المتوسط. في المقابل، تبرز روسيا تمثيلاً ذاتياً مغايراً إذ تقتضب دورها من حيث مكانها في نظام دولي سريع التطور تتوقع فيه موسكو أن تلعب دور قوة عالمية. تبلور روسيا هذا الدور في أفعالها في سوريا حيث إنَّها القوة العسكرية الخارجية المسيطرة التي تتمتع بوجود أمّني واضح على الأرض. وتموضع موسكو نفسها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كقوة في مقابل الغرب، لذلك يوجد مجال ضيق من أجل تعاون فعال وذو معنى مع "الاتحاد الأوروبي"، على الرغم من وجود بعض الأهداف المشتركة الواضحة تتمثل في مكافحة الإرهاب أو الحيول دون المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

ويوجد بوضوح تلاقٍ قوي بين سياسات إسرائيل و"الاتحاد الأوروبي"، يعززه تقارب ثقافي واجتماعي ووجود مؤسسات سياسية ديمقراطية في إسرائيل. إلا أنّ المصالح الاستراتيجية المختلفة ودعم "الاتحاد الأوروبي" غير المتواني لحلّ الدولتين، قد زادت من شرح الاختلاف على عدد من المسائل كالهجرة، واستخدام المياه، والتطوير الزراعي. كما أنّ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية يقلل من مصداقيتها الديمقراطية ويتناقض مع نظرة "الاتحاد الأوروبي" لنفسه على أنّه ديمقراطية ليبرالية، وإيمانه الراسخ بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

منذ اندلاع الثورات العربية، برز بشكل واضح عدم امتلاك تركيا لنظرة واضحة في ما يخصّ المتوسط والدور الذي تراه لنفسها. ولا تتوافق أولويات أنقرة السياسية دائماً مع أولويات "الاتحاد الأوروبي"، ومع محاولات تركيا لفرض نطاق التأثير الخاص بها في المتوسط بعد "الربيع العربي"، فإنّها تتصادم لا محال مع بعض أولويات "الاتحاد". كما أنّ مقاربتها للمنطقة التي تعيّرنا حسب الظروف، قد زادت من هوة اختلافها مع "الاتحاد الأوروبي".

في الخلاصة، يجب الإشارة إلى أنّه في حين أنّ التحليل المقدم يظهر تشابه وتكامل ملحوظين بين مقاربتَي الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي"، إلا أنّه يوجد اختلاف واضح في الأولويات بين الاثنين. فبينما قام الأوروبيون بالتركيز على كامل منطقة المتوسط على أنّها جارتها، كان تركيز الولايات المتحدة في الغالب على الجزء الشرقي من المتوسط بسبب تركّز المشاغل الجيوسياسية هناك والتهديدات الأمنية الخطيرة التي تمسّ بمصالح واشنطن الحيوية والاستراتيجية.

الآثار المترتبة على السياسات والتوصيات

باختصار، يظهر تحليلنا أنّ المتوسط هو فضاء متغير جيوسياسياً حيث عدد الجهات الفاعلة، ونوعها، ودورها أخذ في ازدياد مهول. ويبقى التفاعل مع وبين العديد من هذه الجهات أمراً صعباً ومعقداً. فمع انتهاء جميع هذه الجهات مقاربات أمنية للمنطقة، ولكن تحت معايير مختلفة، من الصعب على "الاتحاد الأوروبي" وضع مقاربة شاملة واحدة من أجل التعامل مع هؤلاء الفاعلين. كما أنّه على الرغم من أنّ ثقل كل من إسرائيل وتركيا واضح في المنطقة بالنسبة لـ "الاتحاد الأوروبي"، تأتي إيران وقطر والسعودية بسياسات جديدة وأقل وضوحاً إلى المتوسط، مما يعقد تقييم "الاتحاد الأوروبي" وحساباته لتصرفات هذه الجهات الفاعلة. بالإضافة إلى ذلك، إنّ المنافسة الحادة بين دول الخليج الفارسي حول المتوسط يشكل خطر امتداد نزاعات هذه البلدان ومشاحناتها إلى المنطقة. وفي ضوء هذا التقييم، إنّ التوصية السياسية الرئيسية التي تقدمها رزمة العمل الثانية هي مراجعة طبيعة ونوع تفاعل "الاتحاد الأوروبي" مع القوى المحلية والأخرى الكبرى الموجودة في المنطقة. تتمثل إحدى الحلول في توسيع مجموعة الاتصال الأورو-متوسطية لتشمل الدول غير المتوسطية التي هي قوى أساسية في المنطقة، وبالأخص الصين، والولايات المتحدة، وروسيا، وإيران،

والسعودية، وذلك من أجل مناقشة بعض القضايا المحدودة في الأساس التي تشكل هاجس مشترك - كالإرهاب، والهجرة، والأمن المائي، وحماية البيئة، والتعاون في الطاقة، وتعزيز فرص العمل - والتي تشكل مجالات من أجل تعزيز الحوار متعدد الأطراف. ويمكن لـ "الاتحاد الأوروبي"، عبر تزع الصفة الأمنية عن مقاربتها، أن تحتوي المقاربات الأمنية للجهات الفاعلة الأخرى، وأن تحدد السبل نحو تفاعل أكثر تعاونًا مع الجهات الفاعلة الصاعدة. إلا أنه على الأرجح أن إيران والسعودية وقطر ستقاوم المشاركة في أي مجال للنقاش يقوده "الاتحاد الأوروبي"، إلا أن هذا الأمر سيترك الباب مفتوحًا أمام تعاون أوروبي ثنائي مع واحدة أو أكثر من هذه البلدان. وقد يسمح هذا التفاعل الانتقائي بتفاعل ثنائي ومتعدد الأطراف. بالنسبة لروسيا، قد يسمح أي حوار يتجاوز سوريا بتسهيل المحادثات حول إعادة إعمار ليبيا، ويساعد بالتالي على نشر مقاربة موسكو المفرطة في الأمنة في المنطقة. أما بالنسبة للصين، فإن "الاتحاد الأوروبي" لديه فرصة حتمية للاستفادة من "مبادرة الحزام والطريق" من أجل الانخراط في حوار بناء مع بكين من أجل مقاربة أكثر تشاركية لتطوير المتوسط (غرب آسيا). ويرتكز خطاب الصين على التطوير، وبهذا تتشارك الجهات الفاعلة في مصلحتها في استقرار الاقتصادات العربية والغرب آسيوية، وفي نموها وتنوعها. وتتشارك الصين و"الاتحاد الأوروبي" في الفضاء التدخل من أجل نجاح "مبادرة الحزام والطريق" التي تهدف إلى ربط أوروبا بغرب آسيا. ويمكن القول إن الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" قد أهملت أولويات سياسية أساسية أخرى للمنطقة، بالأخص الطاقة، والصناعة، والمياه، والزراعة، والمجالات الحيوية الأخرى من أجل تحقيق تطوير اقتصادي مستدام. ومن المتوقع أن تتعزز هذه النزعة في السنوات القادمة، وبالأخص تحت إدارو "ترامب" التي أتت لتولي أهمية قصوى لأمن المنطقة واستقرارها وفق شروط أمنية ثابتة/تقليدية.

إنّ تغييرًا في خطابات الأمن المستخدمة لتعريف المجتمعات والدول في المتوسط هو أمر بإمكانه التخفيف من حدة التوترات التي باتت ميزة تفاعلات "الاتحاد الأوروبي" مع الجهات الفاعلة في المتوسط، وبإمكانه أيضًا تسهيل الحوار حول الحقوق الاجتماعية والفردية للمواطنين، والمساواة بين الأنواع الاجتماعية، وأهمية الحوكمة الجيدة وحكم القانون. وبإمكان مثل هذه المقاربة أن تعزز الظروف من أجل توثيق علاقة "الاتحاد الأوروبي" بالجهات الفاعلة الأخرى في المتوسط. وكما تمّ الاقتراح أنفًا في هذا المشروع، مثل هذه المقاربة لا تعني التقليل من أهمية أو حتى تجاهل الديناميات الأمنية الموجودة حاليًا في المتوسط، إنّما تعني تبني والالتزام بفهم كلي وأكثر ومتنوع للتطورات المتعددة الأوجه في هذا الفضاء الجيوسياسي الذي لا ينفك عن التطور.

العوامل المتغيرة في البحث

لقد استنبطنا المقاربة النظرية الأساسية التي استخدمناها في بحثنا، من مدرسة الفكر البنائية، واعتمدنا على نهج تحليل الخطاب، كما شرحنا بإسهاب في الورقة المفاهيمية لرزمة العمل الثانية (انظر إلى القراءات الإضافية أدناه). وقد هدفت رزمة العمل الثانية إلى مراقبة الدور والتأثير المتغيرين لمختلف أصحاب الشأن الرائدين (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وإيران، والسعودية، وقطر، وتركيا، وإسرائيل) في منطقة المتوسط، ومراقبة سياساتهم من أجل إظهار كيف يقومون ببناء المنطقة، ومن أجل التأكد إذا كانت هذه السياسات متضاربة، أو متنافسة، أو متلاقية مع سياسات "الاتحاد الأوروبي".

هوية المشروع

مدريست

اسم المشروع

المنسق(ة)

د. دانبيلا هوبر و د. ماريا كريستينا باسييلو، معهد الشؤون الدولية، روما،
إيطاليا، d.huber@iai.it ، mc.paciello@iai.it

الائتلاف

الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان
معهد الدراسات العربية – مناهجيات البحث والتعليم، لبنان
مركز برشلونة للشؤون الدولية (CIDOB)، إسبانيا
جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر
مركز السياسات العامة والدراسات الديمقراطية، تركيا
"كلية أوروبا" في "ناتولين"، وارسو
جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس
المنتدى الدولي والأوروبي حول أبحاث الهجرة، إيطاليا
كلية إدارة الأعمال IPAG، فرنسا
معهد الشؤون الدولية، روما
جامعة دورهام، المملكة المتحدة
جامعة مولاي إسماعيل، المغرب

مخطط التمويل

برنامج إطار عمل "Horizon 2020" للبحث والابتكار – INT-06-
2015: إعادة تنشيط الشراكة بين ضفتي المتوسط

المدة

April 2016 – March 2019 (36 months)
أبريل/نيسان 2016 – مارس/أذار 2019 (36 شهرًا)

التمويل

EU contribution: 2,497 million Euros
مساهمة "الاتحاد الأوروبي": 2497 مليون يورو

الموقع الإلكتروني

<http://www.medreset.eu/>

المزيد من المعلومات

دانبيلا هوبر (d.huber@iai.it)، ماريا كريستينا باسييلو
(mc.paciello@iai.it)

قراءات إضافية

معهد الدراسات العربية - مناهجيات البحث والتعليم (ASI-REM)،
(2017)، "خطابات وممارسات إسرائيل في المتوسط منذ عام
2001"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 8 (يونيو/حزيران)،
<http://www.medreset.eu/?p=13418>

سيبسي، مونيفير (2017)، "بناء"الاتحاد الأوروبي" للمتوسط"، في
أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 1 (يونيو/حزيران)،
<http://www.medreset.eu/?p=13370>

دي بدرو، نيكولاس (2017)، "كيف تصور روسيا الفضاء المتوسطي
في خطابها ورواياته الرسمية؟ تحليل الخطاب النقدي"، في أوراق عمل
"مد ريسيت"، عدد 9، (يونيو/حزيران)،
<http://www.iai.it/en/node/7984>

احتشامي، أنوش وأريابرزان محمدي (2016)، "إعادة تصوّر الجيو-
سياسة في منطقة المتوسط: دور ثنائي قوى رئيسية"، في أوراق عمل
"مد ريسيت"، عدد 3 (نوفمبر/تشرين الثاني)،
<http://www.medreset.eu/?p=13245>

احتشامي، أنوش وأريابرزان محمدي (2017)، "خطابات وممارسات إيران في المتوسط منذ عام 2001"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 5 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13391>

غورغولي، أيبارس وغولسياه دارك (2017)، "تركيا، والاتحاد الأوروبي"، والبحر الأبيض المتوسط: التصورات والسياسات والآفاق"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 7 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13395>

إسحاق، سالي خليفة وهايدي عصمت كارس (2017)، "السياقات والممارسات الأميركية في المتوسط منذ عام 2001: تحليل مقارنة مع "الاتحاد الأوروبي"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 4 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13355>

كويرو، جردى (2017)، "رسم الخرائط الجيوسياسية الرسمية الصينية والمنشآت الخطابية للبحر الأبيض المتوسط: تحليل الخطاب للروايات الرسمية ومقارنتها مع "الاتحاد الأوروبي"، في أوراق عمل "مد ريسيت"، عدد 10 (يونيو/حزيران)، <http://www.medreset.eu/?p=13409>